

لغة الشعر بين سلطة النحو و منطق الإبداع

د. الأمين مالاوي

جامعة بسكرة - الجزائر

ملخص:

الشعر لغة واقعة بين سلطة النحو، و منطق الإبداع. يسعى النحوي إلى تقييدها بقواعد تفرض عليها شرعية الانتماء إلى اللسان. في حين يحررها الشاعر، فيصيغها نظاما علاميا له انتساب إليه أيضا. فمنطلق النحوي حتمية توجب الاتباع، ومنطق الشاعر تجاوز يمليه الإبداع. و بينهما سجلات ومواقف، يروم هذا المقال بيانها.

Abstract :

Poetry is a language situated between the power of grammar and the logic of creation, the grammarian tries to commit to rules that allow this language has the legitimacy of belonging to the language where the poet strives for the liberated, as to describe it as a system of which it also belongs to.

The starting point of the grammarian is a necessity which imposes the follow-up, and the logic of the poet goes beyond the creative operation, and between the two there are debates and attitudes that this article tries to enlighten.

RESUME

La poésie est une langue située entre le pouvoir du grammaire et la logique de la création, le grammairien essaie de s'engager à des règles qui permettent à cette langue d'avoir la légitimité de s'appartenir à la langue là où le poète s'efforce de la libérer, quant il la décrit comme étant un système qui dont il appartient lui aussi .

Le point du départ du grammairien est une nécessité qui impose la suivie, et la logique du poète dépasse l'opération créatrice, et entre les deux il y'a des débats et des attitudes que cet article essaie de éclairer.

توطئة: النص بين الشاعر و النحوي (مساجلات تراثية):

بين النحاة والشعراء مواقف مختلفة، ومرد التباين إلى من يعتقد بأن اللغة ملك للجماعة، وهي بعض الكون في انتظامه. ومن يجزم بأنها بضع ممتلكاته، يتصرف فيها كيفما يريد، ويصرفها أئى يشاء.

وبين الملكية الجماعية والنظام من جهة، والملكية الفردية والحرية من جهة أخرى بون شاسع ومسافات بعيدة. يقف اللسان فيها بين الانصياع والتمرد، وبين القيد و التحرر، وبين الطاعة والعقوق، وبين الرضوخ والانعقاد. تحكمه في ذلك ثنائية الولاء والبراء ، الولاء لنظام الجماعة ومنطقها وتشريعاتها، أو البراء منه. والانقياد لمنطق الشعور الذي يعيد صياغة كل شيء فيصطبغ بصفته، فإذا هو مقتدر على أن يرد أفاقا جديدة، ويدك حصونا وقف عليها النحو حارسا ورقيا مشهرا سلاحه، يتصدى لكل من يريد نقض القواعد وهدم الأبواب ومصادرة الأحكام.

فلا غرابة والحال تلك أن ينصب النحاة أنفسهم قضاة على اللسان، ولا غرابة أيضا أن يضيق بهم الشعراء ذرعا ، فقد كانوا «أشد الناس تبرا بالنحاة وجرأة عليهم، ولا سيما المتمردون منهم والمعجبون بأنفسهم، فهم يرون أنفسهم أصحاب ذوق وطبع، ويرون النحاة أصحاب صنعة وجمود»⁽¹⁾.

وفي تاريخ التراث العربي مساجلات كثيرة بين النحاة والشعراء، واعتراضات أكثر، من أمثلتها ما يلي:

* كان عيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ) يقول: ((أساء النابعة في قوله:

فبت كاني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع.

وموضعها ناععا»⁽²⁾.

* أورد القاضي علي الجرجاني بعض ما أخذ على امرئ القيس في الأبيات التالية³:

أيا راكبا بلغ إخواننا من كان من كندة أو وائل⁴.

فنصب بلغ، وقوله:

فاليوم أشرب غير مستحقب إثما من الله ولا واغل⁵.

* قال أبو عمرو بن العلاء: «أخطأ ذو الرمة في قوله:

حراجيح ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا

في إدخاله إلا بعد قوله: تنفك»⁽⁶⁾.

* روى الأصمعي أنه « لا يقال إلا فلانة زوج فلان ، ومن قال : فلانة زوجة فقد أخطأ، فقال

له السدري، أليس قال ذو الرمة :

أو ذو زوجة في المصر أو ذو خصومة أراك لها بالبصرة العام ثاويا

فقال: ذو الرمة أكل المالح والبقل في حوانيت البقالين»⁽⁷⁾.

يبدو أن الفرزدق هو من أكثر الشعراء تعرضا لنقد النحاة⁽⁸⁾ فقد حاز متسعا من الجدل بين

الفريقين ، فئة تميم في كل واد من أودية القول، وأخرى تعقله بموازين الحظر والإباحة.

روى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قوله: «كنا عند بلال بن أبي بردة، فأنشد الفرزدق:

ترينك نجوم الليل والشمس حية زحام بنات الحارث بن عباد

فقال عنبسة بن معدان: الزحام مذكر، فقال الفرزدق: أغرب. فقال عبد الله: والزحام له وجهان

، أن يكون مصدرا مثل الطعان والقتال من قولهم زاحمته زحاما فهو، مذكر كما قال عنبسة. أو

يكون جمعا للزحمة يراد بها الجماعة المزدحمة، فهذا مؤنث ،لأن الزحام هو المزاحمة كما أن الطعان هو

المطاعنة ، وقول عنبسة أقوى وأعرف في الكلام»⁽⁹⁾.

وخطأه عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117 هـ) في قوله:

وغض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلف.¹⁰

«وذلك لرفعه قافية البيت وكان حقها النصب، لأنها معطوفة على كلمة (مسحتا) المنصوبة، أو

بعبارة أدق لأن القياس النحوي يحتم ذلك ويوجبه»⁽¹¹⁾.

وخطأه أيضا في قوله:

يا أيها المشتكي عكلا وما جرمت إلى القبائل من قتل وإباس

إنا كذاك إذ كانت همرجة نسبي ونقتل حتى يسلم الناس

«قال: لم قلت وإباس؟ قال: ويحك فكيف أصنع وقد قلت: حتى يسلم الناس، قال فبم رفعته؟ قال: ما يسوءك وينوءك. قال أبو العباس: إنما رفعه لأن الفعل لم يظهر بعده كما تقول: ضرب زيدا وعمرو، لم يظهر الفعل فرفعت، وكما تقول: ضربت زيدا وعمرو مضروب»⁽¹²⁾. وخطأه أيضا في قوله:

على عمائمنا تلقى وأرحلنا على زواحف ترخى مخها رير¹³

مشيرا إلى قياس النحو الذي خالفه، فكلمة (رير) وجب رفعها على أنها خبر مرفوع. فهجاه الفرزدق ببيتة المشهور:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا¹⁴.

«فما كاد ابن أبي إسحاق يسمع هذا البيت حتى قال له: أخطأت إنما هو مولى موال. يريد أنه أخطأ في إجراء كلمة (موال) المضافة مجرى الممنوع من الصرف، إذ جرّها بالفتحة وكان ينبغي أن يصرفها قياسا على ما نطق بهم العرب في مثل جوار وغواش، إذ يحذفون الياء منونين الجر والرفع»⁽¹⁵⁾.

واعتراض النحاة على استعمالات الشعراء مرده إلى سببين، يتقدمهما أمر جلي، معلوم في الدرس اللغوي، وهو موجبات القياس. وكل سبب يحيل على موقف معين من قضايا الشعر النحوية، وهما:

1. وظيفة النحاة: وفرض هذا الأمر طبيعة النقد اللغوي للشعر.

2. ماهية اللغة الشعرية: وترتب عليه موقف النحاة من علاقة الشعر باللغة النموذجية.

1- وظيفة النحاة:

النحاة مشرّعون ومقوّمون، والشعراء مبدعون وفنانون، ووظيفة المشرّع تفرض على صاحبها الاحتكام إلى القوانين التي ارتضتها الجماعة، والتي تمثل النموذج المقبول والمجمع عليه عامة، ومن

وظيفته تلك؛ سن الشرائع وأصدر الأحكام، وحكّم القواعد، وشرّع أساليب الإتياع وصد المخالفين والشواذ.

وأما المبدع، فلا تعنيه القوانين ولا الشرائع، وإنما يقتنص لحظات يعثر عليها دون دعوة منه، قد لا تجيء مرة أخرى، وهذه اللحظات هي الإبداع، فيصّر عليها لأنها الصورة التي تعبر عن موقفه الذي هو غايته، وإن بدا في شكل يخالف القواعد والأصول.

فإذا نظر النحاة إلى الشعر فإن نظرتهم تقع على لغته، وما فيها من ظواهر تقترب من النموذج أو تبتعد عنه، لأن الشعر ما هو إلا مظهر للغة، فلا بد أن يتوافق معها، فإذا خرج عنها فإنهم يتعاملون معه كغيره من النصوص التي انحرفت عن القاعدة.

ولا يهم النحاة كثيرا ما في النص الشعري من مواقف ودلالات وإيحاءات وصور تعكس التجربة الشعرية، تكون هي السبب في تشكيل الصياغة والتعبير. وإنما همهم مدى التزام الشاعر بالقياس اللغوي ليحقق انتماءه إلى اللغة، ولذلك قلّموا نجد تتبع النحاة لمواطن الجمال الفني. وفي كل ذلك تجسّد لوظيفتهم الواقعة على حدود الكلام صوابا وخطأ بالدرجة الأولى.

وبالمقابل لا يعبر الشعراء لمقولات النحاة اهتماما كبيرا إذا ما قيدت أصواتهم في التعبير عن مكنونات النفس، وإذا ما ألجمت الشعور في الإفصاح. فلغتهم هي ما يجدونه في صورهم وأساليبهم التي تضيق عنها القواعد أحيانا، بل ينفرون من آراء النحاة لما يرون فيها من عدم إدراكهم لجمال قولهم، ولعدم قدرة أصحابها تحسس مواطن اللذة فيه.

وتتمايز أيضا وظيفة النحاة عن البلاغيين ونقاد الأدب، وهذا التمايز ناتج عن اختلاف زاوية الرؤية إلى النص بين الجوانب النحوية والفنية، وهذا الأمر كان مدركا عند القدماء، قال الجاحظ: «طلبت علم الشعر عند الأصمعي فوجدته لا يحسن إلا غريبه، فرجعت إلى الأخفش فألفيته لا يتقن إلا إعرابه، فعطفت على أبي عبيدة فرأيت لا يتقيد إلا فيما اتصل بالأخبار وتعلق بالأنساب، فلم أظفر بما أردت إلا عند أدباء الكتاب كالحسن بن وهب ومحمد بن عبد الملك الزيات»⁽¹⁶⁾ و«قال عبيد الله بن عبد الله طاهر، قيل للبحرّي: يا أبا عبادة، مسلم أشعر أم أبو نواس؟، فقال:

أبو نواس لأنه يتصرف في كل طريق ويتنوع في كل مذهب، إن شاء جد وإن شاء هزل، ومسلم يلزم طريقاً لا يتعداه ويتحقق بمذهب لا يتخطاه، فقال له عبيد: إن أحمد بن يحيى ثعلب لا يوافقك على هذا، فقال: أيها الأمير ليس هذا من علم ثعلب وأضرابه من حفظ الشعر ولا يقوله، وإنما يعرف الشعر من دفع إلى مضايقه»⁽¹⁷⁾.

ويضاف إلى هؤلاء أصحاب العروض، فالذي يعينهم استقامة الوزن والقافية، ولا يتجاوزونه إلى أسرار النظم وغرائب التأليف وعجائب الأسلوب، وهذا ما حمل ابن الأثير على قوله: «أسرار الفصاحة لا تؤخذ من علماء العربية، وإنما تؤخذ عنهم مسألة نحوية أو تصريفية أو نقل كلمة لغوية وما جرى هذا المجرى، وأما أسرار الفصاحة فلها قوم مخصوص بها»⁽¹⁸⁾ لذلك اعتبر النحاة «لا فتيا لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة، ولا عندهم معرفة بأسرارها من حيث إنهم نحاة»⁽¹⁹⁾.

وتوضح هذا الأمر بشدة بعدما انفصلت علوم العربية بعضها عن بعض، وترسخت حدود بينها واضحة المعالم بينة القسمات، واستقر عند القدماء أن «فن الفصاحة والبلاغة غير فن النحو والإعراب»⁽²⁰⁾.

وأما إذا كان يراد للنحوي أن يدرس الشعر بالوسائل ذاتها التي يستخدمها الناقد الأدبي، فإنه من باب إدخال صناعة في صناعة، أو تأسيس صناعة جديدة.

فالنحوي قد بيّن ضوابط الكلام، وأرشد إلى شروط إنتاج الخطاب، وإلى إمكانات النحو الواسعة التي بها تتفاضل النصوص وتتمايز، وبها أيضاً شرحها وتفسيرها واكتشاف عناصر الإبداع فيها، والولوج إلى عوالمها الكامنة خلف ظاهر صياغتها، وبيان تفاعل مبنائها ومعناها، وتأثر دلالاتها ومقاصدها. وصاغ كل ذلك في شكل قوانين ومقولات، التزم بالأولى، و أوكل الثانية لقوم آخرين يستثمرونها كيفما شاءوا، ويفسرون بها ما شاءوا، من بلاغيين ومفسرين وأصوليين ونقاد.

2- ماهية اللغة الشعرية:

تحدد رؤية الإنسان للكون والحياة موقفه منها، وتعكس تصوراته للوجود علاقته به، وما نسلكه في حياتنا من طرائق تعامل مقدر سلفا بفكرنا فيها .

قد نسلم بهذه الفكرة انطلاقاً من تعميم مقولة الحكم على الشيء فرع على تصوره، ولكن ألا تعكس رؤيتنا لما سبق طبيعة اللغة التي نستعملها؟ وبعبارة أخرى هل يمكن أن يشكل موقفنا من الكون لغتنا؟.

لنا في لغة الشعراء ملتحذ، وإلى لغة الشعر موئل، فللشاعر نظرتة الخاصة إلى الحياة تتفاعل وتتشكل في عقله وتفكيره ووجدانه، ولما كانت نظرتنا في الأساس إلى الأشياء مصطحبة بلغة حيث لا يمكن أن نفصل بين طريقة التفكير وأداته، فإن لغتنا تصطبغ بطبيعة موقفنا فإذا هي لغة خاصة. وإذا ما نزلت من صومعة الفكر والشعور إلى ميدان الأداء والقول ظهر تميزها وتكشف تفرداها، وهذا حظ لغة الشاعر. ويؤدي هذا الأمر إلى اختلاف لغة الشعراء عن لغة بقية المتكلمين، فتغدو عندهم مطلباً ومقصداً، وهي عند الناس وسيلة وأداة.

((إن الكلمات عند الشاعر أشياء في ذاتها وليست مجرد علامات ترد لتشير إلى ما عداها، فلئن كان اللفظ العادي بمثابة زجاجة شفافة ننظر خلالها لا إليها، ثم نستشف ما وراءها من مدلول مشار إليه، فإن اللفظ الشعري بمثابة المرآة تعكس الصورة على نفسها، فإذا بالنظر واقع عليها لا نافذ من خلالها))²¹.

ولا يعني هذا أنها لغة تفارق الواقع اللغوي العام الذي عليه الجماعة تمام المفارقة، فالانتماء إلى بيئة لغوية واحدة ضمان للتوافق في أصل الرسالة²² ((والخلاف بينهما يكمن في اختلاف طريقة استعمال الوسائل اللغوية، ولأن النظام اللغوي بعناصره ومكوناته غير متباين إنما القياس فقط هو ما يستعمل في التطبيق الحقيقي لهذا النظام (..) فالقواعد الشعرية على الرغم من كونها غير لغوية تعمل على قاعدة من التراكيب اللغوية))²³. وإنما الظروف التي يتم فيها استخدام اللغة مختلفة بين الكلام والشعر، وكما قال شارل بالي: ((ثمة فرق واضح بين استخدام الفرد للغة في ظروف عامة مشتركة بين أفراد المجتمع اللغوي وبين استخدام الشاعر أو القاص أو الخطيب للغة، فحين يجد المتكلم نفسه في الظروف التي تشمل معه جميع أعضاء المجتمع، يوجد معيار يمكن لكل امرئ أن يقيس عليه تعبيراته الفردية. أما بالنسبة للأديب فالأمر مختلف تماماً، فهو يستخدم اللغة استخدام اختيار وتعمد، ثم هو من جهة أخرى يستخدم اللغة وله نوايا جمالية، فهو يريد أن يخلق الجمال بالكلمة، كما يخلقه الرسام بالألوان والموسيقى بالنغمات))²⁴.

وفي ظل موقف الشاعر العام وظروف الإبداع تتشكل التجربة الشعرية، وتقتضي نوعا خاصا من الصيغ والتراكيب والأساليب التي تضمن تجسيد الشعور بأكثر قدر ممكن من طاقات القول، فيلجأ الشاعر إلى نظام خاص في ترتيب الكلمات فرارا من المألوف المعهود في نظام النشر، ثم هو في أثناء نظمه لا يكاد يفكر في قيود التعابير إلا بقدر ما يخدم أغراضه الفنية ومقاصده الجمالية²⁵.

((وإذا كان المتكلم باللغة -أية لغة -عليه أن يعرف مفردات هذه اللغة ودلالاتها والنظام التركيبي لهذه اللغة، وقوانين الاختيار بين المفردات بعضها والبعض الآخر، فإن الشاعر عليه أن يضيف إلى هذا كله قوانين وضع هذا كله في نظام مقطعي معين يعرف بالوزن، ونظام صوتي خاص يعرف بالقافية))²⁶.

وإن اختلف في تعريف الشعر، فالاتفاق معقود على تميز نظمه وتفرده لغته في جوانب كثيرة. لنكون أمام مستويين لغويين، هما: اللغة الانفعالية، واللغة النحوية بحسب تعبير فندريس، حيث قال: ((فاللغة الانفعالية تنفذ في اللغة النحوية وتسطو عليها وتفككها، لذلك يمكن أن يفسر عدم استقرار النحو بفعل الانفعالية إلى حد كبير، فالمثل المنطقي الأعلى للنحو هو أن يوجد لكل وظيفة عبارة وعبارة واحدة لكل وظيفة. ولتحقيق هذا المثل يجب أن تكون اللغة ثابتة ثبوت الجبر حيث يبقى الرمز منذ أن يصاغ لأول مرة ثابتا لا يتغير في جميع العمليات التي يستعمل فيها، ولكن الجمل ليست رموزا جبرية فالانفعالية لا تنفك تكسو عبارة الفكر المنطقية وتلوّنها، إذ لا يكرر المرء جملة واحدة بعينها مرتين، ولا يستعمل كلمة بعينها مرتين بنفس القيمة، لأنه لا يوجد مطلقا واقعتان لغويتان تتماثلان تماثلا تاما))²⁷. ولعل الانفعال هو الذي يجعل الشاعر ((يفر من كل ما هو مألوف معهود محلقا في سماء الخيال لا يكاد يشعر بالألفاظ كما يشعر بالمعاني. فإذا سيطرت عيه سيطرة تامة فقد يسوق لنا مثل هذا النظام الغريب))²⁸. وعليه فلغة الشعر هي ((كيفية في التفرد وفي إنتاج الفريد، لذلك سمي الشاعر شاعرا))²⁹.

ولعل أبرز مظهر تجانب فيه اللغة الشعرية اللغة العادية هي عدم التزامها بمقتضيات القياس اللغوي، فتتمظهر في شكل جموح تكثر فيه استثناءات القواعد، وتشيع فيه الشواذ أو ما يعد خروجا عن القاعدة العامة، ((فتعد اللغة العادية الحالات التي تخرج على المعيار أخطاء غير مقبولة، وتعدّها اللغة الشعرية شواذات يمكن استعمالها، وتذهب أبعد من هذا فترى أن الجودة الشعرية لأي عمل

لغوي معتمدة على هذه الحالات³⁰). وباختصار فإن ((الشعر انحراف عن المؤلف القاعدي، والانحراف إما عن قاعدة عامة أو قاعدة خاصة³¹)).

وإذا كانت اللغة الشعرية بتلك المواصفات، فإنها لا تعترف بالتحيز إلى النموذج. بل تنح بسفور أو على استحياء إلى عدم الالتزام بقوانينه، وفي هذا هدم لصرح النحاة وإضعاف لموقفهم في الدفاع عن النموذج. ولما كان النحاة قوامون على اللغة فإنهم لا يسمحون بانتهاك حرمانها، لذلك كانت لهم أساليبهم في التعامل مع ما اختلف عن الأصل، وشرذ عن القاعدة، بإيجاد وجه له من القياس، أو حصره ضمن دائرة خاصة لا يتعداها، أو رده وعدم الاعتراف به.

3/ نماذج من توجيه النحاة للغة الشعر:

نورد فيما يلي مجموعة من الشواهد الشعرية التي خالفت القواعد النحوية، ومواقف النحاة

منها:

* قال طرفة بن العبد:

ألا أيها الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي³²

لبيت روايتان: الأولى على قياس القاعدة برفع أحضر وبها أخذ النحاة³³، والثانية على خلافها بنصب أحضر، بحذف (إن) وإبقاء عملها. واستدل بها الكوفيون على الجواز، ومنعه الجمهور. وعلة ذلك كون عوامل الأفعال ضعيفة لا تعمل في الحذف، وإن حذف ارتفع الفعل³⁴، وحكم على رواية النصب بأنها قليلة ولا يكاد يتكلم بها³⁵، وما جاء فهو مخصوص بالشعر³⁶.

* قال توبة بن حمير:

ولأن ليلى الأخيلى سلمت علي، ودوني جندل، وصفائح³⁷

يرى النحاة أن لو لا تكون لغير الشرط في الماضي، وما خالف ذلك فإنه يحمل على الماضي³⁸، إلا أن ابن هشام أثبت هذا الاستعمال في منظوم الكلام ومنثوره³⁹.

* قال الشاعر:

رأيت الناس ماحاشا قريشاً فإننا نحن أفضلهم فعلاً⁴⁰

منع الجمهور أن تتقدم ما على حاشا، وروي عن سيبويه أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدا لم يكن كلاماً⁴¹. وخلاف ذلك محمول على الندرة، واقتصر فيه على ما جاء في الشعر⁴².

* قال الشاعر:

أتهجر ليلي للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب⁴³

مذهب سيبويه امتناع تقديم التمييز على عامله مطلقا، ولا خلاف في امتناع تقديمه على عامله إذا لم يكن متصرفا⁴⁴. والبيت على خلاف ذلك، حيث قدم التمييز نفسا على العامل تطيب، ووردت هذه الرواية برواية أخرى على القياس وهي: وما كان نفسي بالفراق تطيب. وجوز ذلك الكوفيون والمازني والمبرد من البصريين ولم يقصروه على الضرورة⁴⁵.

* قال حسان بن ثابت:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثالن⁴⁶

موضع الشاهد حذف الفاء في جواب شرط من، وذلك غير سائغ عند جمهور النحاة، لأنه إذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطا وجب اقتترانه بالفاء، ليعلم ارتباطه بأداة الشرط⁴⁷، وهو مقتصر فيه على الضرورة الشعرية عند الخليل وسيبويه دون اختيار الكلام⁴⁸، ومنعه المبرد في الضرورة⁴⁹.

* قال هدبة بن الخشرم:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب⁵⁰

قال سيبويه: ((واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعلك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا: عسبا وعسوا (...)) فترك هذا لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء⁵¹. فالقاعدة المطردة يكون فيها خبر عسى فعلا مضارعا مقرونا بأن المصدرية، وما خرج عنها فمحمول على القليل، وعلى الضرورة الشعرية⁵².

* قال الفرزدق:

فلو كنت ضيّا عرفت قرابتي ولكنّ زنجي غليظ المشافر⁵³

الغالب في القاعدة النحوية عدم حذف اسم (إن) وأخواتها، وإنما يكون ذلك في الشعر، والشاهد على أصل القاعدة ولكنّ زنجيا، وحمل على الإضمار، والتقدير: لكنك زنجي⁵⁴. ومن النحاة من جوز حذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام كله دون الشعر إذا دل على ذلك دليل⁵⁵. وروي البيت على أصل القاعدة: ولكن زنجيا عظيم المشافر⁵⁶، مما يجعل الرواية الأولى سندا في الضرورة دون سعة الكلام.

* قال كعب بن سعد:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب⁵⁷

لعلّ من أخوات إن تنصب الاسم وترفع الخبر، والبيت على خلاف القاعدة، وخرّجه النحاة على ما يلي:

- لعل حرف جر في لغة عقيل، وعليه فـ (أبي) مبتدأ وقريب خبره ولعل حرف جر زائد⁵⁸.
 - حذف حرف الجر وإبقاء عمله، فإن ذلك جائز في الشعر وفي نادر الكلام. ويكون التقدير لعلّي لأبي المغوار أي جواب قريب، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه⁵⁹.
- * قال العجاج:

جاري لا تستكري عذيري سيّري وإشفاقي على بعيري⁶⁰

ساق سيبويه هذا الشاهد للاستدلال على عدم جواز حذف حرف النداء الداخلة على النكرة التي تصير معرفة بدخول حرف النداء عليها وذلك في سعة الكلام. وموضع الشاهد: جاري يريد: يا جارية، وقد خصه بالشعر، وحكم عليه بأنه ليس بكثير ولا بقوي⁶¹، وإنما يطرد حذفه في المعارف. والشاهد فيه إشارة إلى أن العرب تقول: زيد، وهم يريدون يا زيد، فيحذفون من المعرفة يا، فكذا من النكرة، يقولون، رجلا يريدون يا رجلا⁶²، وله نظير في أمثال العرب: افتد مخنوق، وأصبح ليل، وأطرق كرا⁶³. وحمل أيضا على الضرورة لأن الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها⁶⁴.

* قال عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا⁶⁵

إنّ - كما هو معلوم في قواعد النحو - ترفع الخبر وتنصب الاسم، والبيت على خلاف ذلك (إن حراسنا أسدا) ووجه النحاة هذا الشاهد بما يلي:

- يحمل على تأويل الحالية عند الجمهور، والخبر محذوف وتقديره: تجدهم أسدا أو تلقاهم⁶⁶.

- ذكر ابن سلام أنها لغة رؤية وقومه⁶⁷.
- اعتبرها ابن الطراوة لغة من لغات العرب⁶⁸.
- خصها الفراء بليت دون أخواتها مستدلا بقول الشاعر:

يا ليت أيام الصبا راجعا⁶⁹

وهي مؤولة أيضا في هذا الشاهد بأقبلت رواجعا⁷⁰.

*قال الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر⁷¹

رواية البيت بنصب مثلهم ورفع بشر، والقاعدة تشترط في عمل ما عمل ليس تأخير الخبر، فإن تقدم ارتفع⁷².

وهذا البيت من الشواهد التي أجهد النحاة أنفسهم في تحريجه ظفرا بعله تسوغ الخروج، ولخص البغدادي أقوالهم في نصه التالي:

((مثلهم بالنصب خبر مقدم وبشر اسمها، وأجابوا عنها بأجوبة:

- أحدها: جواب سيبويه بأنّ تقدم الخبر في هذا شاذ.

- ثانيها: إن الفرزدق تميمي وبنو تميم (ما) عندهم مهملة لا تعمل، وإنه قصد أن يتكلم بلغة الحجازيين ولم يعرف شرط إعمالها عندهم فغلط، وهذا جواب غير جيد فإن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطلق بغير لغته كما قال سيبويه.

- ثالثها: أن يكون مثلهم ظرفا، فقليل: ظرف زمان تقديره: وإذا هم في زمان ما في مثل حالهم بشر، وهو قول أبي البقاء، وقيل ظرف مكان والتقدير: وإذا ما بشر في مكان مثل مكانهم، ثم أنشئت الصفة عن الموصوف، والمضاف إليه عن المضاف، ورد بأن الصفة إنما تخلف الموصوف إذا اختصت بجنسه ولهذا جاز: رأيت كاتبا، وامتنع رأيت طويلا.

- رابعها: إنه جاء على لغة من قدّم الخبر فنصب، وإليه ذهب ابن مالك وابنه قالوا: إن ما قد تعمل مع تقدم خبرها وفيه إنّ إعمالها هو في لغة الحجاز والفرزدق تميمي.

- خامسها: إن الفرزدق أراد أن يخلص الكلام للمدح، لأنك إذا قلت ما مثلك أحد فنفيت الأحدية، احتمل الذم المدح فإن نصبت المثل ورفعت أحد تعين المدح، وفيه أن السياق يعين الكلام على المدح.

- سادسها: إن مثلهم حال وإضافة مثل لا تفيد التعريف، وهو في الأصل نعت لبشر ونعت النكرة إذا تقدم صار حالا، والخبر محذوف، أي: ما في الوجود بشر مثلهم، أي مماثلا لهم، قاله المبرد، ورد عليه بأن حذف عامل الحال إذا كان معنويا ممتنع.

- سابعها: إن مثلهم مبتدأ ولكن بني على الفتح لإبهامه مع إضافته للمبني، ونظيره ((إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون)) ((لقد تقطع بينكم)) في قراءة من فتحها، مع أن مثلاً وبيناً يستحقان الرفع، الأول على الوصفية لحق، والثاني على الفاعلية لتقطع، وهو أحسن الأجوبة وإذ في الموضوعين للتعليل⁷³.

ومحصول الحديث مفاده تميّز لغة الشعر عن اللغة العادية، وقد فرض هذا التمايز جنوحاً وعدولاً وتجاوزاً، نظر إليه النحاة بميزان النموذج المشرع لشرعية اللسان في الانتساب إلى الجماعة اللغوية. إلا أنّ للشعر أيضاً حظاً في الانتساب إلى ذلك اللسان، مما يجعل الاعتراف به من موجبات سلامة المنهج. ولما كان الأمر على المفارقة المذكورة، فإن النحو لا يفتأ يفرض سلطته على الشعر، ويقضي فيه بحكم الضرورة، حفاظاً على سبيل الرشاد اللغوي. ويتأبّى الشعر - بما يوفره له الإبداع من خصوبة المعنى، وثراء البنية - على الانقياد لمعيارية النحو، فكيف يصبر على ما لم يحط به خبراً؟. وبين الأمرين منزلة أخرى، هي وجوب إعادة قراءة العلاقة بين النحو والشعر. بحثاً عن منهج أفضل يغني العربية، ويرز طاقاتها في التعبير، ويؤهلها لاستعادة شهادتها على الحضارة الإنسانية.

الهوامش:

- ¹- سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، (د.ت)، ص 16.
- ²- الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء، المرزباني، ت: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، 1965، ص 50. وينظر: الدرر اللوامع على همع الهوامع، أحمد الشنقيطي، ت: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 2001، 9/6.
- ³- ينظر: الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني، ت: أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، ط 1، 2006، ص 14.
- ⁴- ينظر: نفسه، ص 14.
- ⁵- البيت من شواهد: الكتاب، سيبويه، ت: عبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت، 204/4.
- ⁶- الموشح، ص 286.
- ⁷- طبقات النحويين، ص 190.
- ⁸- ينظر: نقد الشعر بين النحويين والشعراء وليد قصاب (مجلة أفاق التراث والثقافة)، مركز ماجد الجمعة للثقافة والتراث، دبي، 2005، ع 60/51.
- ⁹- الموشح، ص 145.
- ¹⁰- البيت من شواهد: الخصائص، ابن جني، ت: محمد علي النجار، دار الهدى، ط 2، 99/1.
- ¹¹- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 8، ص 34.
- ¹²- مجالس ثعلب، ت: عبد السلام هارون، دار المعارف، 1969، 41/1.

- ¹³ - ينظر: طبقات الشعراء، الجمحي، ت: عمر فاروق الطباع، شركة دار الأرقم، بيروت، ط7، 1997، 1، ص48-49.
- ¹⁴ - البيت من شواهد شرح الرضي على الكافية، دار الكتب العلمية، ط1، 1998، 133/1.
- ¹⁵ - المدارس النحوية، ص 24.
- ¹⁶ - العمدة في صناعة الشعر ونقده، ابن رشيق، ت: النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2000، 755/2.
- ¹⁷ - نفسه، 753/2.
- ¹⁸ - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، 389/1.
- ¹⁹ - نفسه، 154/2.
- ²⁰ - نفسه، 383 /1.
- ²¹ - لغة الشاعر، عزيز أباطة (مجلة مجمع اللغة العربية) القاهرة، 1969، 25/.
- ²² - ينظر: موقف الأديب من اللغة، ضمن كتاب مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان، عالم الكتب، ط1، 2006، 392/1.
- ²³ - نحو نظرية أسلوبية لسانية، فيلي ساندريس، ترجمة خالد محمود جمعة، دار الفكر دمشق، ط1، 2003، ص66.
- ²⁴ - اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 2006، ص64.
- ²⁵ - ينظر: الضرورة عند النحويين، محمد عبد الحميد سعد (مجلة كلية الآداب-الرياض، 1976-1977، م4، س4/157).
- ²⁶ - حركة الروي في القصيدة العربية وقضية الفصل بين الشعر والنثر في التقعيد النحوي، محمد حماسة عبد اللطيف، مجلة دراسات عربية وإسلامية، 67/5.
- ²⁷ - اللغة، فندريس، تعريب: عبد الحميد القصاص، محمد الدواخلي، القاهرة، ص 202.
- ²⁸ - من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، الانجلو المصرية، ط6، 1978 ص33.
- ²⁹ - فن الشعر ورهانات اللغة، أحمد حيزم، دار محمد الحامي، صفاقس، كلية الآداب، سوسة، ط1، 2001، ص359.
- ³⁰ - نحو نظرية أسلوبية لسانية، ص 58.
- ³¹ - البحث الأسلوبية معاصرة وتراثا، رجاء عيد، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993. ص 146.
- ³² - ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي، ت: عبد العزيز رباح و أحمد يوسف دقاق، دار الثقافة العربية، دمشق، ط2، 1993، 181/.
- ³³ - ينظر: شرح شواهد المغني، بيروت، (د.ت) 800/2.
- ³⁴ - ينظر: الإنصاف، 560-559/2.
- ³⁵ - ينظر: الكتاب، 99/3.
- ³⁶ - ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيلي، ت: صاحب أبو جناح، القاهرة، 1، 1971/132.
- ³⁷ - ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب، 39/5. والدرر اللوامع، 96/5. وشرح شواهد المغني، 417/1.

- ³⁸ - ينظر: الجني الداني في حروف المعاني، المرادي، ت: فخر الدين قبلاوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ص 286.
- ³⁹ - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، دار السلام، القاهرة، ط1، 2002، 582/1.
- ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب، 85/3. والدرر اللوامع، 180/3. وشرح شواهد المغني، 368/1⁴⁰.
- ⁴¹ - ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ت: عبد العال سالم مكرم، الكويت، 1977، 287/3.
- ⁴² - ينظر: شرح ابن الناظم، ت: عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت، (د.ت)، ص 309.
- ⁴³ - ينظر: الدرر اللوامع، 37/4.
- ⁴⁴ - ينظر: شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 293/2.
- ⁴⁵ - ينظر: التعليقة على المقرب، ابن النحاس، ت: جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، الأردن، ط1، 2004، ص 260.
- البيت من شواهد الكتاب، 65/3⁴⁶.
- ⁴⁷ - ينظر: الجني الداني 67.
- ⁴⁸ - ينظر: الكتاب، 64/3، وشرح جمل الزجاجي، 199/2.
- ⁴⁹ - ينظر همع الهوامع، 328/4.
- ⁵⁰ - الدرر اللوامع، 145/2. وشرح شواهد المغني، 417/1.
- ⁵¹ - الكتاب، 158/3.
- ⁵² - ينظر: الجني الداني، ص462، وشرح ابن الناظم، ص 154، ومغني اللبيب، 351/1، وهمع الهوامع، 140/2.
- ⁵³ - إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي القيسي، ت: محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1987، 128/1. المغني، 465/1.
- ⁵⁴ - ينظر: الكتاب، 135-136، وإيضاح شواهد الإيضاح، 128/1.
- ⁵⁵ - ينظر: مغني اللبيب، 632/1.
- ⁵⁶ - ينظر: شرح شواهد المغني، 465/1.
- ⁵⁷ - البيت من شواهد: شرح جمل الزجاجي، 427/1. وشرح شواهد المغني، 691/2.
- ⁵⁸ - ينظر: شرح الأشموني، 4-5، ومغني اللبيب، 926/2-927.
- ⁵⁹ - ينظر: شرح جمل الزجاجي، 427/1.
- ⁶⁰ - ينظر: الكتاب، 230-2.
- ⁶¹ - ينظر: نفسه 230/2-231.
- ⁶² - ينظر: شرح أبيات سيبويه، النحاس، ت: وهبة متولي، مكتبة الشباب، القاهرة، ط1، 1985، ص284.
- ⁶³ - ينظر: الكتاب 231/2.
- ⁶⁴ - ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، 366/2.
- ⁶⁵ - الدرر اللوامع 167/2. وشرح شواهد المغني، 122/1.
- ⁶⁶ - ينظر: شرح جمل الزجاجي، 424-425، ومغني اللبيب، 77/1.
- ⁶⁷ - ينظر: همع الهوامع، 156/2، والجني الداني، ص394.

- ⁶⁸ - ينظر: الجنى الداني، ص 394.
- ⁶⁹ - ينظر: همع الهوامع، 156/2.
- ⁷⁰ - ينظر: الكتاب، 142/2.
- ⁷¹ - البيت من شواهد الكتاب، 60/1.
- ⁷² - ينظر: همع الهوامع، 113/2.
- ⁷³ - شرح شواهد شرح التحفة الوردية، البغدادي، ت: عبد الله علي شلال، مكتبة الرشيد، الرياض، 2001، 176-175-174 / 1.